الالتزامات والعقود

فى القانون المصرى الفرعونى

بقلم مصطفى الأمير

مقدمة تاريخية

ينقسم تاريخ مصر بوجه عام الى فترتين طويلتين الأولى ايجابية كتب المصريون فيها تاريخهم بأيديهم ، والثانية سلبية خضع المصريون فيها لغيرهم من الشعوب الأجنبية .

الفترة الأولى : وتمتد حوالى ثلاثة آلاف عام تبدأ بسنة ٣١٨٨[١] ق.م. وتنتهى بسنة ٣٣٢[٢] ق.م. وتشمل ثلاثين أسرة اصطلح المؤرخون على تسميتها بالعصر الفرعونى .

مرت مصر فى خلال هذه الفترة بثلاثة عصور تميزت فيها بوحدة سياسية وقوة اقتصادية وتقدم حضارى تعرف بالدولة القديمة والدولة الوسطى والامبراطورية الحديثة على التوالى ، تخللتها أزمنة تميزت فيها باضمحلال سياسى وضعف اقتصادى وسيطرة أجنبية تعرف بعصر الاقطاع وعصر الهكسوس وعصر الاحتلال الأجنبى ، ثم انتهت هذه الفترة بعصر نهضة جديدة جاءت فى أواخر الأيام أى فى نهاية تاريخ مصر الفرعونية .

الفترة الثانية : وتبدأ بدخول الاسكندر المقدونى أرض مصر عام ٣٣٢[٣] ق.م وتنتهى بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢[٤].

---

(١) تاريخ قيام الملك مينا وتأسيس أول أسرة فرعونية بعد أن وحد الصعيد والدلتا وجعلهما مملكة واحدة وتاريخ ظهور الكتابة فى مصر .

(٢) تاريخ انقضاء الأسر الفرعونية ودخول الاسكندر المقدونى أرض مصر .

(٣) حيث أصبحت مصر جزءا من امبراطورية الاسكندر أى جزءا من العالم الاغريقى ثم فقدت مصر حريتها واستقلالها فخضعت لحكام أجانب .

(٤) عندما استعادت مصر حريتها واستقلالها وبدأ المصريون يحكمون انفسهم من جديد وبذلك بدأت فترة ثالثة ايجابية كالفترة الأولى .

ولما مات الاسكندر عام ٣٢٣ ق. م آلت حكومة مصر الى أحد قواده المدعو بطليموس بن لاغوس وظلت هكذا فى أسرته مدة ثلاثة قرون اصطلح المؤرخون على تسميتها بعصر البطالمة .

ويوصف هذا العصر بأنه من أهم العصور التى مرت على مصر فى تاريخها الطويل وذلك لأن مصر اتصلت فيه بأوربا لأول مرة بل أصبحت خاضعة لحكم أوربى ، ولهذا الاعتبار وحده يعد عصر البطالمة أيضاً من أهم العصور التى مرت على تطور الحضارة المصرية القديمة — ويحدثنا تاريخ هذه القرون الثلاثة (٣٢٣ ق م — ٣٠ ق. م) عن الأعمال التى قام بها خلفاء الاسكندر من أبناء الأسرة البطلمية فى الميادين الحربية والسياسية والاقتصادية حتى تمكنوا من تشييد امبراطورية واسعة كانت هى آخر دولة فى العالم الاغريقى فى خضوعها لقوة روما الفتية بسبب اتباع البطالمة لتلك النظم والقوانين التى سار عليها الفراعنة فى حكم بلادهم .

مصادر تاريخ العصر البطلمى :

كان الكتاب فيما مضى يعتمدون فيما يكتبون عن مصر على ما تركه المؤرخون القدماء أمثال هيرودت وديودور واسترابون وغيرهم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر والعثور على حجر رشيد وحل الرموز الهيروغليفية والديموطيقية المنقوشة على هذا الحجر . وعند ذلك بدأت الآثار المصرية تتحدث عن نفسها فظهرت لنا فى كثير من الأحيان بقصة جديدة تختلف عما كتبه عنها أولئك المؤرخون الأجانب .

ونحن اذا بحثنا فى نقوش هذه الآثار نجدها تتحدث دائماً عن الحياة العامة حياة الملوك والأمراء وأخبار حروبهم وانتصاراتهم ومدحهم وتقديسهم ورفعهم الى مصاف الآلهة ، أو بعبارة أخرى نجدها تسجل التاريخ الرسمى للامبراطورية المصرية فى خلال العصور . أما الحياة الخاصة — حياة الأفراد وكيف كانوا يعيشون وكيف كانوا يفكرون وكيف كانوا يقضون أوقات فراغهم ، ثم كيف كانوا يعاملون بعضهم بعضاً فمن العبث أن نبحث عنها

فى نصوص تلك الأهرامات الشاهقة أو فى نقوش تلك المعابد الشامخة ، وانما يجب أن نبحث عنها فيما كتبه أولئك الأفراد أنفسهم عن أنفسهم فيما تركوه لنا من أوراق البردى المكتوبة بالهيراطيقية والديموطيقية .

وقد أصبح البحث فى هذه الأوراق علماً قائماً بذاته يعرف بعلم أوراق البردى Papyrology وتشمل هذه الكلمة فى معناها الكامل جميع الوثائق التى عثر عليها فى مصر والمكتوبة بالهيروغليفية أو الهيراطيقية أو الديموطيقية أو اليونانية واللاتينية أو القبطية والعربية — على ورق البردى أو الجلد أو الفخار أو الخشب — الا أن العلماء اصطلحوا على اطلاق هذه الكلمة على دراسة الأوراق المكتوبة باليونانية واللاتينية والتى ترجع فى تاريخها الى فترة الألف سنة التى تمتد من غزو الاسكندر المقدونى لمصر عام ٣٣٢ ق. م حتى الفتح العربى الاسلامى عام ٦٤٠م .

ظهرت أهمية هذه الوثائق المكتوبة باليونانية واللاتينية فى القرن الماضى وبلغ ما نشر منها حوالى ثلاثين ألفا وأصبح فى متناول الباحثين فيها الآن قواميس ومعاجم تساعدهم فى أبحاثهم . ولقد فتحت هذه الدراسة فى عصرنا هذا أبواباً كثيرة فى الأبحاث التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ساعدت كثيراً فى الأبحاث اللغوية والأدبية والفلسفية وبدأت منذ عهد قريب أبحاثاً قانونية .

أما الباحثون فى الوثائق الديموطيقية فانهم يتخلفون عن زملائهم بنصف قرن تقريباً ، ولا يرجع السبب فى ذلك الى عدم وجود مثل هذه القواميس والمعاجم فحسب ، بل يرجع أيضاً الى صعوبة هذه الدراسة والى قلة عدد المختصين فيها من علماء الآثار واللغة المصرية القديمة والى قلة عدد الوثائق الديموطيقية نفسها فان عددها لا يزيد عن الألفين ومع ذلك لم يتمكن العلماء من بحث بعضها حتى الآن . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال أن المتحف البريطانى كان قد بدأ يقتنى مجموعات من الأوراق البردية الديموطيقية منذ عام ١٨٣٤ ، ولكن دراسة هذه المجموعات لم يبدأ بطريقة علمية منظمة الا منذ عام ١٩٣٩ .

من أجل هذه الصعوبات نجد أن جميع العلماء الذين يكتبون فى تاريخ مصر القديم يتركون كتابتهم عن العصور الفرعونية المتأخرة ويتجنبونها كلية عند ما يصلون الى غزو الاسكندر المقدونى لمصر لاعتقادهم بأن هذا يكون من اختصاص علماء الأوراق اليونانية واللاتينية ، ولكن أبحاث هؤلاء لا تعد كاملة للأسف لأننا اذا أردنا أن نحصل على صورة صادقة لتاريخ مصر فى العصر اليونانى الرومانى فيجب أن نأخذ فى اعتبارنا تلك الوثائق المصرية الصميمة المكتوبة بالديموطيقية ، وهذا من واجب علماء الآثار واللغة المصرية القديمة — وتاريخ مصر فى عصر البطالمة معروف لنا بتفصيلات كثيرة ربما كانت أكثر من أى عصر سابق له ولكننا مع ذلك لا زلنا نواجه صعوبات كثيرة لم يتمكن العلماء من بحثها حتى الآن . ففى خلال هذا العصر نلحظ تناقضاً عجيباً فى وجود أقلية اغريقية بلغة ودين وحضارة بجانب أغلبية مصرية بلغة ودين وحضارة قديمة معروفة منذ الآف السنين قبل أن نسمع فى التاريخ حتى عن اسم الاغريق فعلى الباحث فى تاريخ هذا العصر ، أن يبين لنا الى أى حد نجح الاسكندر فى عزمه على نشر لواء الحضارة الاغريقية بين المصريين ؟ ، والى أى حد تأغرق المصريون ؟ ، والى أى حد حافظوا على تقاليدهم القديمة ؟ هل غير المصريون من طريقتهم فى الحياة ونظرتهم اليها ؟ ، أو بعبارة أخرى ، ما هو مدى تأثير الحضارة الاغريقية فى الحضارة المصرية ؟ ، وما هو مصير الحضارة الاغريقية فى مصر ؟ وأهم من ذلك كله ، ماذا كان مصير المصريين أنفسهم بين الاغريق ؟ . ان الاجابة على هذه الأسئلة يجب أن يبحث عنها فى الوثائق المصرية المكتوبة بالديموطيقية بقدر ما كان يبحث عنها فى الوثائق اليونانية .

ويضاف الى هذا أن أهمية البحث فى الوثائق الديموطيقية لا تخص تاريخ مصر فى العصر اليونانى الرومانى فحسب ، بل تظهر أهميتها أيضاً فى دراسة العصر الفرعونى بما تلقيه من ضوء على ذلك الغموض الذى يكتنف بعض النصوص القديمة فى الأدب والدين والسحر والفلك والطب والهندسة والرياضة والفلسفة .

ويضاف الى هذا أيضاً أهمية دراسة هذه الوثائق الديموطيقية فى دراسة القانون المصرى القديم . وهى دراسة مهملة مع الأسف الشديد ولم يبلغ الاهتمام بها الا بقدر ضئيل فى العشرين سنة الأخيرة بالرغم من أن العالم الفرنسى Eugène Revillout كان قد بدأها فى القرن الماضى — وستؤدى هذه الدراسة حتما الى نتيجة هامة وهى ان القانون المصرى القديم هو أصل القانون الرومانى الذى جاء متأخرا عنه فى الزمن وأخذ عنه الكثير وسيعرف العالم هذه الحقيقة فى يوم من الأيام بعد أن ظل بعيداً عنها كما كان بعيداً عن الفن المصرى القديم حتى عرف أخيراً أنه أصل الفن اليونانى .

القانون المصرى القديم

اذا أردنا أن نعرف شيئاً عن القانون المصرى القديم فيجب أن نقسم الكلام فى هذا البحث الى قسمين :

(أولا) عن القانون المكتوب (أو مجموعة القوانين) Law in Statute .
(ثانياً) عن القانون المطبق (فى ملفات القضايا) Law in Action .

(أولا) القانون المكتوب

ونعتمد فى معلوماتنا عن القانون المكتوب على ثلاثة مصادر :

١ — المؤرخون القدماء .
٢ — الآثار المصرية .
٣ — أوراق البردى الديموطيقية .

١ — ذكر المؤرخ ديودور الصقلى أسماء ستة من الملوك الذين سنوا القوانين وهم مينا ، شبسكاف ، شيشنق الأول ، بوخوريس ، أخنس الثانى ، دارا الفارسى . كما ذكر أيضاً أن القانون المصرى كان مكتوباً فى ثمانية أجزاء وكان مطبقاً فى غير مصر من بلاد العالم القديم .

٢ — أما الآثار المصرية فانها صامتة حتى الآن ولم تطالعنا الا باشارات عارضة عن هذا القانون كالاشارة التى وردت على جدران مقبرة رخارع

وزير تحتمس الثالث ، وقد صور الوزير وهو جالس للقضاء وأمامه مجموعة القوانين موضوعة على أربعة لوحات على كل لوحة عشر لفافات من الجلد أو الورق وهي اشارة غامضة لم يتمكن العلماء من تفسيرها حتى الآن .

٣ ــ أما الأوراق الديموطيقية فقد جاء في احداها وهي المعروفة برقم ٢١٥ بالمكتبة الوطنية بباريس ، أن الملك دارا الفارسي أخذ معه علماء القانون المصريين ومعهم مجموعة القوانين المصرية الى عاصمة بلاده « سوسا » اما لتعديلها أو تغييرها على حسب رغبته ؛ ويقال أن ذلك العمل كان قد استغرق ٢١ عاماً وسجل على ورق البردى باللغتين الآرامية والديموطيقية .

وجاء في البردية الديموطيقية المعروفة برقم ١٠٥٩١ بالمتحف البريطاني ذكر المواد الآتية من نصوص القانون المصري :

(ا) قانون سنة ٢١ من عصر بطليموس الخامس ، ونص هذه المادة : « اذا تزوج شخص من امرأة وكتب لها وصية بأملاكه وأنجب منها أولاداً ثم طلقها وتزوج من امرأة أخرى وكتب لها وصية بأملاكه وأنجب منها أولاداً ثم مات هذا الشخص ، فان أملاكه تصبح من حق أولاده من الزوجة الأولى التي كتب لها الوصية أولا » .

(ب) القانون المعروف بالسادس .

(ج) القانون المعروف باللوحة الثامنة من القانون المصري .

ويضاف الى هذا تلك المجموعة الهامة من أوراق البردى الديموطيقية التي عثر عليها عام ١٩٣٨ في حفائر جامعة القاهرة بمنطقة تونا الجبل ، وقد ظهر من دراسة سريعة لها انها تحتوي على نصوص من مواد القانون المصري الذي يبحث في تملك الأرض وتنظيم الوراثة . وستلقي هذه المجموعة دون شك ضوءاً هاماً على دراسة هذا القانون .

من كل هذا يتضح لنا أن مصر كان لها قانون مكتوب منذ أقدم العصور ، وقد عكف بعض الفراعنة على تعديله في خلال تلك العصور ؛ كما يتضح لنا انه كان قانوناً متقدماً ومنظماً للحياة الاجتماعية في البلاد بدليل استمراره مدى ثلاثة آلاف عام ، وبدليل ما فعله الملك الفارسي بنقله وتطبيقه في بلاده .

الا أن هذا القانون وان كان لم يعثر عليه حتى الآن فنحن نعتقد أن المصريين الذين لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة الا وسجلوها على أثارهم لابد أنهم دونوا ذلك القانون على لوحة حجرية كما فعل حمورابى أو على لوحات برنزية كما فعل الرومان أو فى مجموعات من أوراق البردى كما كانت عادة المصريين القدماء ، لذا فان الأمل يحدونا دائماً الى العثور على هذا القانون فى يوم من الأيام منقوشاً على الحجر أو مكتوباً على الورق وعندئذ سيكون هذا الحدث أكبر كشف علمى عرفه التاريخ .

(ثانيا) القانون المطبق

ويقصد به ما يمكن استنتاجه من ملفات القضايا أو من بعض النصوص التى عثر عليها فى العصر الفرعونى وما تلاه من العصور .

وقد تمكن العالم البلجيكى جاك بيرن (وهو من المختصين بدراسة تاريخ القانون) من بحث كثير من النصوص المصرية فى العصر الفرعونى ، وكتب كثيراً عن القانون الخاص والقانون العام فى مصر الفرعونية(١) ، وقد سار أحد رجال القانون فى مصر على منواله وأصدر كتاباً قيما بالعربية(٢) . ونحن اذا تتبعنا ما نقش من هذه النصوص على الآثار أو ما دون منها على أوراق البردى نجدها ممثلة فى كل العصور .

فمن النوع القريب ما ذكر على جدران مقبرة مثن من الأسرة الثالثة ، مما يشرح لنا قانون الأسرة وتنظيم الوراثة والهبات والوصايا وما عثر عليه من الأسرة الرابعة مدوناً على لوحة حجرية تتحدث عن بيع منزل صغير بمنطقة الجيزة ، ثم تلك المجموعة من اللوحات التى تعرف بلوحات الوصايا وغيرها .

---

(١) See Jacques Pirenne : Histoire des Institutions et du Droit Privé de L'Ancienne Egypte : Bruxelles 1935

(٢) انظر تاريخ القانون الخاص فى مصر : الجزء الأول : القانون المصرى القديم للأستاذ الدكتور شفيق شحاته الأستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس .

ومن الدولة الوسطى تلك العقود المشهورة التي نقشت على جدران مقبرة الأمير حبب جفا بأسيوط مما يفسر لنا تلك العادات الخاصة بوقف الأملاك على المقابر ، وقد شبهها بعض العلماء بالعادات الأوربية فى العصور الوسطى وهى الخاصة بوقف الأملاك على الأديرة والمقابر وتعرف باللاتينية Donationes pro Anima ويمكننا أن نشبهها أيضاً بالأوقاف الخيرية الاسلامية فى هذه الأيام .

ثم جاء أعظم كشف للنصوص القانونية من عصر الدولة الوسطى أيام الأسرة الثانية عشرة ممثلا فى تلك المجموعة من أوراق البردى التي تعرف باسم مكتشفها السير فلندرز بترى وهى مكتوبة بالهيراطيقية وتبحث فى تقسيم أفراد الأسرة (Wpw.t) وفى الوصايا (Imyt-pr) ، وفى الاتفاق على اداء عمل فى مقابل أجر (Swn.t) .

أما فى الدولة الحديثة ، فقد كثرت النصوص القانونية وقام السير ألن جاردنر ببحث كثير منها مثل قضية « مس » كما نشر أخيراً وثيقة خاصة بالوراثة ، تتلخص فى أن أحد حراس الحظائر كان متزوجاً ولم ينجب أولاداً ولما كان القانون فى هذه الحالة يعطى الحق لاخوته الذكور والاناث فى وراثته ولما كان ذلك الوضع لا يتفق ورغبته الشخصية فى أن تكون زوجته هى وريثته الوحيدة فانه لجأ قبل وفاته الى تبنى زوجته وأوصى لها بكل أملاكه[1] .

ثم نشر الأستاذ تشرنى تلك الوثيقة المعروفة بوصية ناونخنى ، كما نشر مجموعة من الاستراكا (الشقف المكتوب) التي عثر عليها فى منطقة دير المدينة بطيبة ، وكذلك فعل الأستاذ مالينين عند ما نشر الوثائق التى توضح لنا سير القضايا فى المحاكم أو ما يسمى بمحاضر الجلسات .

هذه أمثلة قليلة مما عثر عليه من نصوص قانونية حتى أواخر عصر الامبراطورية المصرية ، وقد أخذت هذه النصوص فى الازدياد كلما اقتربنا

---

(١) Cf. Chafik Chehata : Le Testament dans L'Egypte Pharaonique (Rev. Hist. de Dr. Fr. et Etr. No 1 de 1954) .

من أواخر العصور الفرعونية ، وذلك نتيجة لظهور اللغة الشعبية — الديموطيقية — واستخدامها فى أغراض التخاطب والمعاملات بين الناس — وقد وصلنا من هذه الوثائق ما يقرب من ألفين كما سبق ان ذكرنا — وكلها ترجع فى تاريخها الى أواخر العصور الفرعونية والى العصر اليونانى الرومانى — ولما كان المصريون أيام البطالمة يخضعون لقانونهم المصرى ὁ τῆς χωρας νομος ولما كان اليونانيون يخضعون لقوانينهم اليونانية πολιτικοὶ νομοι ، كان من الطبيعى أن يختلط الأمر عند ما اختلط اليونانيون بالمصريين فى عصر البطالمة ، لذلك تدخل بطليموس يورجتيس الثانى عام ١١٨ ق. م وقرر أن لغة الوثيقة هى التى تحدد القانون الذى يطبق عليها ، فاذا كانت مكتوبة باليونانية طبق عليها القانون اليونانى ، واذا كانت مكتوبة بالديموطيقية طبق عليها القانون المصرى بصرف النظر عن جنسية المتقاضين .

وبعد ، فهذه مقدمة وجيزة جداً فى تاريخ القانون المصرى القديم ننتقل بعدها الى بحث العقود الديموطيقية .

العقود الديموطيقية

أما الوثائق التى جعلتها مصدراً لهذا البحث ، فهى عبارة عن مجموعة من العقود المكتوبة بالديموطيقية يرجع تاريخها الى عصر البطالمة ، ويبلغ عددها حوالى ثلثمائة عقد عثر عليها جميعاً فى منطقة طيبة وهى الآن موزعة بين عدة متاحف ومكتبات أوربية وأمريكية أذكر منها مكتبة جون رايلاند بمانشستر ومكتبة البودليان بأكسفورد ومكتبة المتحف البريطانى بلندن ومتاحف اللوفر وستراسبورج بفرنسا وبروكسل ببلجيكا ولايدن بهولندا ومتحف كوبنهاجن بالدانمرك ومتحف فينا بالنمسا ومتحف برلين بألمانيا ومتاحف تورينو وفلورنسا بايطاليا ومتحف جامعة بنسلفانيا بفيلادلفيا (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وأخيراً بالمتحف المصرى بالقاهرة .

وسوف لا نقتصر دراستنا لهذه العقود على الناحية القانونية فحسب — اذ أن هذا من اختصاص رجال القانون — أما المؤرخ فيمكنه أن يعرف الشئ

الكثير عن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعصر الذى ترجع اليه ، وعن طبوغرافية المناطق التى عثر فيها على هذه العقود ولا يخفى ما لهذه الدراسة من أهمية أثرية كبيرة وخاصة فى أعمال الحفر التى تجرى فيها بين وقت وآخر .

أما شكل العقد المصرى القديم بحسب ترتيب نصه فينحصر فيما يأتى :

١ — التأريخ .
٢ — الطرفان المتعاقدان .
٣ — موضوع التعاقد .
٤ — الصيغة القانونية .
٥ — الطرف الثالث .
٦ — كاتب العقد .
٧ — الشهود .
٨ — تسجيل العقد وتوثيقه .

١ — التأريخ

ويتكون تأريخ العقد فى شكله الكامل من العناصر الآتية :

١ — سنة حكم الملك والشهر واليوم ، فيقال مثلا السنة العاشرة الشهر الأول (أو الثانى أو الثالث أو الرابع) من فصل الصيف (أو الشتاء أو الفيضان) اليوم الثانى (أو الثالث أو الرابع الخ ...) من حكم الملك بطليموس — ويكون اسم الملك مسبوقاً دائماً بكلمة "الفرعون" وملحقاً بالدعاء "له الحياة والصحة والسعادة" . هذا وقد تمكن الأستاذ سكيت بالمتحف البريطانى من وضع جداول كاملة مبنية على دراسة عميقة يمكننا بواسطتها أن نحول أى تأريخ من هذه التواريخ الى حساب التاريخ القيصرى فاذا جاء فى العقد مثلا :

"السنة الثالثة الشهر الأول من فصل الشتاء (طوبة) اليوم الأول تحت حكم الفرعون بطليموس بن بطليموس" له الحياة والصحة والسعادة . فان هذا

يقابل أول مارس عام ٢٨٢ ق. م من حكم بطليموس الثانى (فيلادلفوس) ، واذا ذكر مثلا " السنة ٢١ الشهر الثالث من فصل الصيف (أبيب) اليوم الأول تحت حكم الفرعون بطليموس بن بطليموس له الحياة والصحة والسعادة "، فانه يقابل ٢٤ أغسطس عام ٢٦٤ ق. م من حكم ذلك الملك .

٢ — بعد ذلك تذكر الصفات والألقاب التى أغدقها ملوك البطالمة وملكاتهم على أنفسهم اشارة الى مديحهم وعبادتهم كآلهة بعد وفاتهم ، مثل عبارات المخلص أو المحب لأخته أو الملك الصالح أو المحب لأبيه أو المحب لأمه ، وهكذا .

٣ — يلى ذلك أسماء الكهنة الاغريق الذين كانوا يتولون أهم المناصب الدينية فى عبادة ملوك البطالمة وملكاتهم فى مدينتى الاسكندرية وبطلمايس ، وقد كثرت أسماء هؤلاء الكهنة بمرور الزمن حتى أصبحت لهم قائمة طويلة بأسمائهم كان لابد من ذكرها فى تأريخ العقد حتى ملها الكتاب فى آخر الأمر واقتصروا على ذكر كلمة واحدة تعبر عنهم جميعاً وهى « بروتوكول الاسكندرية » ويقصد بها أسماء جميع الكهنة الاغريق من الذكور والاناث الذين سخرهم البطالمة وأكثروا من اعدادهم حتى يوازنوا بينهم وبين الكهنة المصريين الذين كانوا دائماً قادة للحركات القومية التى تنبعث فى البلاد بين حين وآخر ضد حكم البطالمة .

وبدراسة مجموعة هذه التواريخ عرفنا أسماء الملوك والملكات وسنوات حكمهم وأهم الأحداث السياسية التى حدثت فى أيامهم كما عرفنا شيئاً عن النزاع الذى كان قائماً بين أفراد الأسرة البطلمية وأهم من ذلك كله عرفنا شيئاً عن الثورات الوطنية التى قامت ضدهم وخاصة فى اقليم طيبة حتى انتهى الأمر باستقلال ذلك الأقليم على يد أخوين مصريين هما عنخ — أم — آخت وحور — أم — آخت — مدة تزيد عن العشرين عاماً فى أواخر أيام بطليموس الرابع وأوائل عهد بطليموس الخامس وأصبحت العقود وغيرها من الوثائق تؤرخ باسمهما رسمياً مما يدل دلالة واضحة على أن بطليموس الخامس لم يحكم دولة الفراعنة بأكملها .

٢ — الطرفان المتعاقدان

يبدأ العقد هنا بكلمة « يقـــــول » مكتوبة بخط طويل متبوعة باسم الطرف الأول ثم بحرف الجر « الى » أو « لـ » متبوعاً باسم الطرف الثانى .

وقد فسر بعض العلماء كلمة يقول على أنها من بقايا التقاليد القديمة عند ما كانت العقود شفوية ويكتفى فيها بالقول أمام الشهود .

ويكون أحد المتعاقدين شخصاً أو عدة أشخاص بلغ عددهم أحد عشر شخصاً فى بعض العقود ، ويعرف الشخص دائماً باسمه واسم والده واسم أمه ثم تذكر القابه والوظيفة التى يشغلها كما يذكر أى اسم آخر مشهور به بين الناس بخلاف اسمه الحقيقى فيقال مثلا : كاهن معبد آمون هرى سنف بن باشرمين وأمه تامين ، الذى يقال له هرى — ثم تذكر جنسية الشخص بعد ذلك ، فيقال مثلا ، فلان الاغريقى أو الاغريقى المولود فى مصر أو الفارسى أو السودانى أو الآسيوى الخ ... ، كما كان يضاف الى المصرى اسم موطنه ، فيقال مثلا فلان الأسوانى أو الأقصرى أو القفطى الخ ... ونجد فى الوثائق المتأخرة أوصافاً دقيقة للأشخاص ، فيقال مثلا فلان الذى يبلغ من العمر أربعين عاماً — الأسمر اللون — الأعور أو الأصلع الخ ... أوفلانة التى تبلغ من العمر ثلاثين عاماً ذات العيون العسلية والشعر الطويل الخ ...

ولقد كثرت هذه الأوصاف وخاصة فى عقود ايجار الحيوانات اذ أنهم كانوا يقومون بتأجيرها لاستخدامها فى أغراض الرى أو الحرث ، وكانت البقرة توصف فى العقد وصفاً دقيقاً ، فيقال مثلا ، بقرة صغيرة أو كبيرة سوداء أو حمراء أو رقطاء قائمة وليس بها كسور ذات رقبة مختومة بالنار (أى معلمة ضد أمراض الحيوان) الخ ... ، وعند ما يكون أحد الطرفين فى العقد أكثر من شخص واحد تسبق اسماؤهم بكلمة القول وتلحق بعبارة « فى فم واحد » أى باتفاق تام بينهم ، واذا كانت هناك قرابة بين الطرفين المتعاقدين ذكرت هذه القرابة وأكثرها من الآباء والأمهات الى الأبناء ، ولعدم وجود لفظ واحد فى اللغة المصرية القديمة للتعبير عن نوع من أنواع

القرابة ذكرت عدة كلمات للتعبير عنها ، فيقال مثلا : ابن أخت والدى أى ابن عمى ، أو ابن أخت والدتى أى ابن خالتى ، والدى الأخ الأصغر لوالدك أى عمك ، والد والدى أى جدى ، اختى بنت أمى أى الأخت غير الشقيقة ، وهكذا ...

ويرجع السبب فى ذلك كله الى دقة المصريين المعروفة عنهم وخاصة فى لغة القانون والايضاح الذى كانت تتطلبه تلك اللغة فى الوثائق الرسمية وخاصة أن الأسماء كثيراً ما كانت تتشابه فى الأسرة الواحدة ومن الطريف أنهم كانوا يضيفون صفة الصغير أو الكبير للتميز بين الأخوين ذوى الاسمين المتشابهين .

٣ — موضوع التعاقد

يبدأ هذا الجزء من العقد بصيغ مختلفة على حسب اختلاف موضوع التعاقد ، ففى عقد البيع مثلا ، يبدأ العقد بعبارة « لقد أرضيت قلبى فوافقت على بيع كذا » ، وقد أمكننا تقسيم هذه الصيغ أو بعبارة أخرى هذه العقود الى عدة أقسام منها :

١ — الاتفاق على البيع ... ... Agreement for sale

٢ — نقل الملكية ... ... Cession or conveyance

٣ — الهبة ... ... Grant

٤ — الوصية ... ... Will

٥ — الرهن ... ... Mortgage

٦ — القرض ... ... Loan

٧ — الايجار ... ... Lease

٨ — القسمة ... ... Division

٩ — ترك حق (بعد حكم صدر من المحكمة) ... Abandonment

١٠ — انهاء الرهن (بعد انقضاء مدته) ... Release or discharge

١١ — استعارة الأشياء وردها ... ... Loan and release from loan

١٢ــ الاستخدام ... ... Employment

١٣ــ التحنيط والدفن ... ... Mummification & Burial

١٤ــ تنظيم بناء الجدران بين الجيران Building arrangements

١٥ــ الزواج ... ... Marriage

١٦ــ الطلاق ... ... Divorce

ويشمل موضوع التعاقد عقارات أو منقولات أو خدمات ــ وعند ما يكون الموضوع خاصاً بعقار ، فاننا نجد وصفاً تفصيلياً له ، فاذا كان العقار قطعة من الأرض أو منزلا ذكرت مساحته وحدوده جنوباً وشمالا وشرقاً وغرباً مع ذكر أسماء أصحاب العقارات المجاورة ، واذا كان العقار مقسما وبيع منه جزء فتذكر مساحة هذا الجزء بالنسبة لمساحة العقار كله فيقال مثلا : ٥٠ ذراعاً عبارة عن ربع المنزل الذى تبلغ مساحته ٢٠٠ ذراعاً ، وهكذا .. ويوصف المنزل غالباً بأنه « مبنى ومسقوف » اشارة الى أنه ليس منهدماً ، واذا لم يكن كذلك يوصف بأنه « منزل منهدم » ، أما فى حالة ايجار المنزل فيذكر فى العقد عدد الأبواب والنوافذ الخشبية التى يحويها .

من هذه الأوصاف التفصيلية التى ذكرت فى العقود أمكننا الحصول على كثير من المعلومات الطبوغرافية الهامة للمناطق التى كانت محلا لهذه العقود ، ولا يخفى ما لهذه المعلومات من قيمة أثرية هامة فهى بمثابة دليل يقود العالم الأثرى الذى يقوم بالحفر فى تلك المناطق لكشف ما لم يعرف منها حتى الآن . ويضاف الى هذا اننا حصلنا على وصف دقيق لتخطيط بعض المدن باحيائها وشوارعها الكبيرة والصغيرة ، وأهم ما كانت تحويه من أبنية عامة كالمعابد والمدارس والسجون وغيرها .

٤ ــ الصيغة القانونية

وبعد الانتهاء من وصف موضوع التعاقد فى عقد البيع ، يوجه البائع خطابه للمشترى قائلا « لقد أعطيتك منزلى هذا المبنى والمسقوف

المذكورة حدوده آنفاً ، ولقد أرضيت قلبي فوافقت على الثمن الذى تسلمته منك قطعاً من الفضة كاملا غير منقوص » . وتختلف هذه العبارة باختلاف العقود .

ثم تبدأ صيغة قانونية تتكرر فى جميع أنواع العقود وهى صيغة واحدة فى معناها وفى مبناها بل حتى فى ترتيب تدوينها فى العقد . ويمكننا أن نقسم هذه الصيغة القانونية الى تسع فقرات هى :

١ — وليس لى حق فى هذه العين تحوك منذ اليوم الى الأبد .

٢ — وليس هناك مخلوق آخر فى العالم يمكنه أن يطالبك بحق فى هذه العين منذ اليوم الى الأبد .

٣ — واذا ظهر أى شخص فى المستقبل مطالباً بهذا الحق فأكون ملزماً بابعاده عنك (سواء كان ابناً أو بنتاً أو أخاً أو أختاً أو أى مخلوق يمت بصلة القربى الى) .

٤ — واذا لم ابعده عنك طوعاً ، فأكون ملزماً بابعاده عنك كرهاً ، (واذا لم ابعده عنك طوعاً التزم بأن أدفع لك كذا قطعة من الفضة) .

٥ — كما أكون ملزماً باخلاء العين وتسليمها لك فى أى وقت تشاء .

٦ — وستكون جميع الأوراق الخاصة بهذه العين (أى الالتزامات والعقود) ، والتى يحتمل ظهورها فى المستقبل فى أى مكان — ملكاً لك ومن حقك .

٧ — كما يكون من حقك جميع الحقوق التى تخولها تلك الأوراق .

٨ — ان اليمين (على من أنكر) أو البينة (على من أدعى) التى يحتمل أن تطلب منك فى يوم من الأيام فى محكمة العدل فيما يختص بهذه العين وهذا العقد المدون بعاليه — سأكون ملزماً بادائها .

٩ — والتزم بتنفيذ كل كلمة ذكرت بعاليه .

هذه ترجمة حرفية لما سميناه بالصيغة القانونية Legal formula التى تتكرر فى جميع أنواع العقود واننا نترك أمر تحليلها لرجال القانون لبيان ما تحويه من التزامات بضمان الاستحقاق وضمان العيب ، وغيرهما من الاصطلاحات المستعملة فى لغة القانون فى عصرنا هذا .

ولكننا نود أن نشير هنا الى أنه ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد كان البيع يتم فى عقدين يصدران من جانب واحد Unilateral يقرر البائع فى الأول منهما — الذى يسميه العلماء بترجمته الحرفية عن الديموطيقية A writing for silver أو l'écrit pour argent — بأن المشترى لم يعد بعد وفاء الثمن ملتزماً بشئ نحو البائع ، وأنه (أى البائع) سيقوم بتسليم العين المبيعة الى المشترى ثم يلتزم بضمان الاستحقاق بوقوفه فى جانب المشترى ضد كل من يحتمل تدخله مستقبلا فى هذا البيع سواء كان من الأقارب أو من طرف ثالث .

أما فى العقد الثانى — الذى يسميه العلماء أيضاً بترجمته الحرفية عن الديموطيقية Écrit de Cession أو Cession — فيعلن البائع أنه قد سلم العين المبيعة الى المشترى ، أى أنه قد تم نقل ملكية العين المبيعة(١) .

٥ — الطرف الثالث

ويظهر فى بعض الأحيان طرف ثالث فى العقد يغلب أن يكون له حق من الحقوق على العين مقتضى وثيقة كتبت له فى زمن سابق أو مقتضى حق قانونى ، كوريث مثلا ، فيذكر الكاتب بعد الفراغ من الصيغة القانونية بأن فلاناً ابن الطرف الأول (أو ابنته أو أخيه أو أخته أو والدته الخ ...) قد حضر وخاطب الطرف الثانى قائلا : « خذ هذه الوثيقة المدونة بعاليه من أبى (أو ابنى أو ابنتى أو أمى الخ...) التى ستلزمه بتنفيذ كل كلمة ذكرت فيها ، وانى موافق على كل ما جاء فيها ، وقد تنازلت لك عن حقى بناء على ما جاء فى هذه الوثيقة دون أى اعتراض » .

---

(١) J. Pirenne : L'écrit pour argent et l'écrit de cession dans l'ancien droit égyptien (Rev. Inter. Dr. Ant. T. 1er 1948)

٦ — كاتب العقد

وبعد نهاية هذه العبارة يوقع كاتب العقد ويذكر القابه والوظيفة التى يشغلها ، وكان توقيع الكاتب ضرورياً لصحة التعاقد وقانونيته .

ولم يكن كتاب العقود من تلك الطبقة المعروفة فى ذلك العصر باسم الكتاب الملكيين Basilikos Grammatéus ، ولا من طبقة كتاب المديريات Topogrammateus ، ولا من كتاب المراكز Komogrammateus ولكنهم كانوا من طبقة أخرى أطلق عليها اليونان كلمة Monographoi — وقد دلنا البحث على أنهم كانوا ينتمون الى طبقتين من الناس — تحمل أصحاب الطبقة الأولى القابا كهنوتية ، ولا تحمل أصحاب الطبقة الثانية سوى لقب « كاتب » . ولذا فاننا نقسمهم الى نوعين من الكتاب : الكاتب الكهنوتى ، والكاتب العمومى .

وكان كل منهما مثقفاً وملماً بنصوص القانون ، وكان الكاتب الكهنوتى يعمل فى معبد المدينة ، وكان الناس يذهبون اليه فى مقر عمله . أما الكاتب العمومى ، فكان يعمل فى المدرسة ، وكان الناس يذهبون اليه فى مقر عمله أو يستدعونه فى منازلهم ، وخاصة فى حالات الزواج .

وقد اتضح لنا من دراسة مجموعة هذه العقود الديموطيقية ، أن منطقة طيبة كانت مقسمة الى ثلاثة أقسام لكل قسم منها كاتب مختص بشئونها ، وهى الأقصر والكرنك بالبر الشرقى ، والقرنة بالبر الغربى . كما اتضح لنا أن وظيفة الكاتب كانت وراثية فى الأسر يتوارثها الابن عن الأب عن الجد ، وكانوا جميعاً من المصريين ويتسمون بأسماء يغلب فيها أسماء الآلهة التى كانت تعبد فى الجهات التى كانوا يزاولون عملهم فيها ، وقد كانت خطوطهم تتفاوت بين الحسن والردئ ، ولكنها فى الغالب واضحة ومقروءة .

٧ — الشهود

كان العقد ينتهى بتوقيع الكاتب على وجهه Recto ، أما الشهود فيوقعون على ظهره Verso ، وكان توقيع الشهود ضرورياً أيضاً لصحة التعاقد وقانونيته ، وكانوا يوقعون بكتابة أسمائهم والقابهم .

وتوقيع الشهود عادة قديمة معروفة فى مصر منذ أقدم العصور ، فقد عثر على وثائق من عصر الدولة القديمة ذكر أنها حررت « فى حضرة شهود عديدين » ، وكان الحال كذلك أيام الدولة الوسطى وقد تراوح عدد الشهود الموقعين على العقود فى الدولة الحديثة بين خمس وثمانية عشر (٥ أو ٦ أو ٨ أو ١٠ أو ١٤ أو ١٥ أو ١٨) ، ثم تحدد هذا العدد فى أواخر العصر الفرعونى بستة عشر شاهداً ، وقد فسر البعض هذا العدد بعدد الكهنة الستة عشر الذين كانوا يخدمون بالتناوب فى أى معبد من المعابد . ويمكننا أن نفسره أيضاً بأن المصريين كانوا يعتبرون المنسوب الخير لفيضان النيل اذا بلغ ستة عشر ذراعاً ، فربما كان ذلك العدد من الأعداد التى يتفاءلون بها كناية عن الكمال والتمام .

وقد استمر هذا العدد محدداً بستة عشر فى خلال العصر البطلمى فى جميع أنواع العقود ، ما عدا الطلاق ، فان عدد شهوده كانوا أربعة فقط .

وكان الشهود يوقعون على ظهر العقد الواحد بعد الآخر فى قائمة طويلة فيما وراء كتابة العقد نفسه حتى لا يحدث تلاعب بازالة بعض الأسماء ، ويلاحظ أن أسماء الشهود كلها أسماء مصرية من تلك الأسماء المعروفة فى العصور الفرعونية المتأخرة والتى تتصل دائماً بأسماء الآلهة المحلية . ومن الغريب اننا لم نجد اسماً واحداً لامرأة من بين أسماء الشهود التى جمعناها وعددها أربعة آلاف ، بل كانوا جميعاً من الرجال .

ونحن اذا أخذنا فى اعتبارنا عدد الوثائق التى عثر عليها فى مكان واحد ، ويرجع تاريخها لفترة قصيرة من الزمن ، ثم أحصينا عدد الشهود الموقعين على هذه الوثائق ، اتضح لنا أن الناس فى ذلك الوقت كانوا على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة وهم فى ذلك يفوقون أحفادهم اليوم الذين يستعملون الأختام أو يبصمون بأصابعهم لهذا الغرض وخاصة فى قرى الريف المصرى .

٨ — تسجيل العقد وتوثيقه

وأخيراً كان التسجيل والتوثيق من الاجراءات الضرورية التى تعطى للعقد صفة رسمية ، وقد كان هذا الاجراء اختيارياً قبل عام ١٤٥ ق. م ، ثم أصبح اجبارياً منذ ذلك التاريخ ، وتثبت عبارة التسجيل أسماء الطرفين

المتعاقدين وملخص وجيز لموضوع التعاقد ، ودفع الرسوم المقررة ثم توقيع الموظف المختص ، وتكتب هذه العبارة دائماً باللغة اليونانية ، وهذا أمر طبيعي لأن الحكومة كانت يونانية فى ذلك العصر وكانت تشرف على تحصيل الضرائب وتسجيل العقود ، وكانت الرسوم المقررة عليها عبارة عن ١٠ ٪ من قيمة العين المبيعة ، وكان المشترى هو الذى يقوم بدفعها .

هذا ملخص موجز جداً عن الالتزامات والعقود فى القانون المصرى القديم . ولمن أراد الاستزادة فى هذا الموضوع فعليه أن يرجع الى رسالتنا :

Legal and Sociological Aspects of the Demotic Archive at Philadelphia and of the related Papyri (Cambridge University Library — England)

وأقدم الى القارئ فى نهاية هذا البحث ترجمة حرفية لأحد العقود الديموطيقية وصورة فوتوغرافية لعقد آخر من القرن الثالث قبل الميلاد .

ترجمة حرفية لعقد بيع منزل بالكرنك

فى القرن الثالث قبل الميلاد

السنة الثامنة عشرة شهر هاتور تحت حكم الملك بطليموس (أى بطليموس الأول يناير ٢٨٧ ق.م) ..

يقـــول

الكاهن تحوت آو بن پارت وأمه تا ايست لمتعهد دفن الموتى أوسر أور بن جحو وأمه تامين : لقد أرضيت قلبى فوافقت على بيع منزلى المبنى والمسقوف الكائن بالحى الشمالى من طيبة ، والذى يقع الى الغرب من حائط معبد منتو رب المدينة وحدوده كالآتى :

جنوباً : منزل الكاتب حور نفر بن عوبتاح .

شمالا : منزل بادى حور بن باكوس ، الذى هو تحت يد أولاده .

شرقاً : منزل صانع الشمع بمعبد آمون خونسو بن واج حور .

غرباً : شارع الملك .

لقد أعطيتك منزلى هذا المبنى والمسقوف المذكورة حدوده آنفاً ، ولقد أرضيت قلبى فوافقت على الثمن الذى تسلمته من يدك قطعاً من الفضة كاملا غير منقوص — وليس لى أى حق نحوك منذ الآن فيما يختص بهذا المنزل ، وليس هناك أى شخص آخر يطالبك بهذا الحق منذ اليوم الى الأبد — واذا تصدى لك أى مخلوق مستقبلا سواء كان من ناحيتى أو من ناحية أى شخص آخر ، فسأكون أنا ملزماً بابعاده عنك ، كما أكون ملزماً باخلاء المبنى من كافة الموانع القانونية ، وسيكون من حقك جميع العقود الخاصة بهذا المنزل فى أى مكان وجدت ، وسيكون من حقك أيضاً كافة الحقوق القانونية التى تترتب عليها — واذا طلب اليك مستقبلا اداء اليمين أو البينة فى محكمة العدل ، فسأكون أنا ملزماً بادائها والتزم بتنفيذ كل كلمة ذكرت بعاليه .

وقد حضرت السيدة تا ايست بنت حور وأمها تاشرت خونسو أمه ، تقول : « خذ هذه الوثيقة من الكاهن تحوت آو بن بارت وأمه تا ايست ابنى المذكور اعلاه — الخاصة بالمنزل المذكور أعلاه ، وسيكون ملزماً بتنفيذ كل كلمة ذكرت آنفاً ، وقلبى راض ، وسوف لا أطالبك بأى شئ مستقبلا » .

كاتبه تحوت أرديس بن تحوت مين

أسماء الشهود على ظهر العقد

حور با ايست بن شيشنق

نسمين بن تحوتمس

نسمين بن متوحتب

تحوت بن نسمين

باشرمين بن باخرود

باشر خونسو بن ايرت رج

باخرود بن باشر خونسو

باقى خونسو بن تحوت ام حب

أخمس بن حور با رع

باخل خونسو بن باقى آمون

باخل خونسو بن هرى

نسمين بن با مونتو

روا بن باشر خونسو

أونفر بن حور

عو بتاح بن نسمين

باقى آمون بن نخت

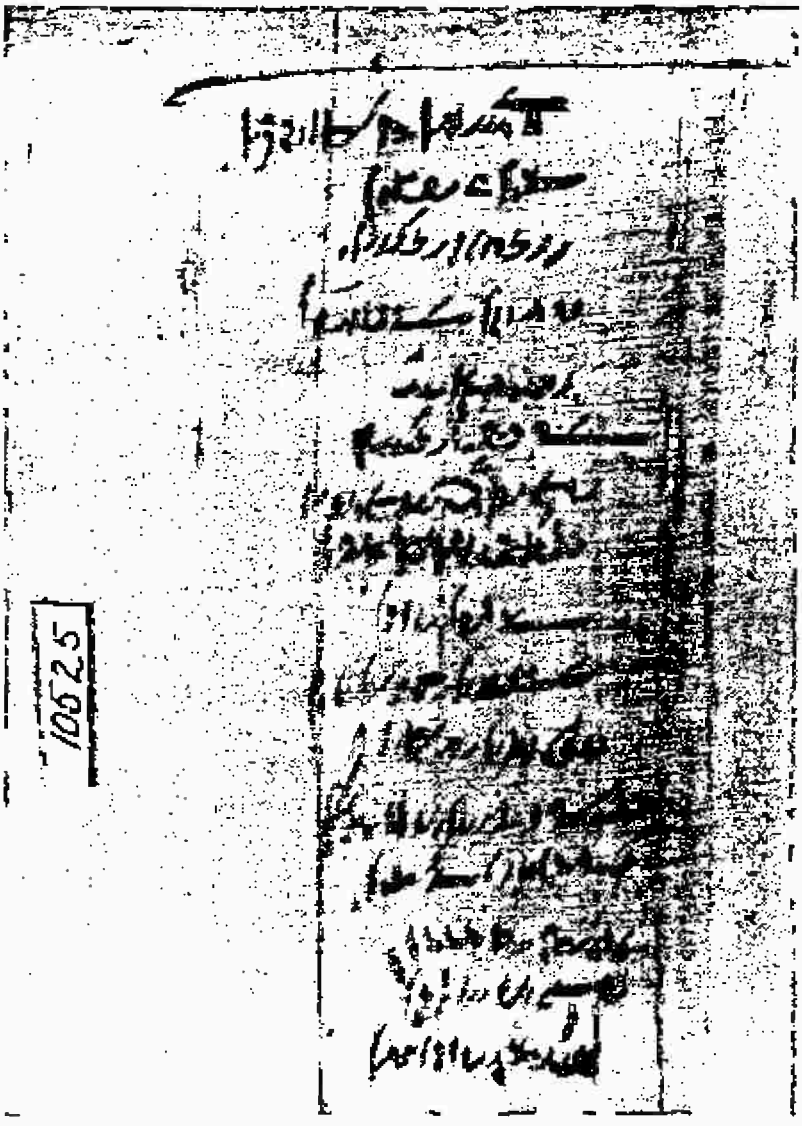

(٣) قائمة الشهود